الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - دراسة حالة بعض الدول العربية –

Green Economy as a Mechanism for Achieving Sustainable Development Goals - A Case Study of Some Arab Countries-

دباش أميرة*

جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري –الجزائر

Amira.debbache@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/18 تاريخ القبول للنشر: 2025/05/22 تاريخ النشر:2025/06/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التطرق للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة وبيان أهميتها في استمرار الحياة البشرية، ومعرفة طبيعة العلاقة الموجود بينهما، كما تهدف أيضا الى ابراز أهم التجارب العربية في التحول للاقتصاد الأخضر ومختلف الآليات التي اعتمدتها هذه الدول العربية في ذلك.

وخلصت هذه الدراسة الى أن الدول العربية قد توجهت نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر من خلال الاهتمام بالإنتاج الزراعي، الإنتاج والاستهلاك المسؤولان، وهو ما حقق لها بعض أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر، تنمية مستدامة، الدول العربية.

تصنيفات JEL: Q56، Q57

Abstract :

This study aims to address the green economy and sustainable development and their importance in the continuation of human life, as well as the nature of the relationship between them. It also aims to highlight the most important Arab experiences in the transition to a green economy and the various mechanisms adopted by the Arab countries in this regard. This study concluded that the Arab countries have moved towards implementing the green economy by paying attention to agricultural production and responsible production and consumption, which has achieved some of the sustainable development goals.

Keywords: Green economy, sustainable development, Arab countries

Jel Classification Codes: Q56، Q57.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد افرزت الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على تحقيق نمو اقتصادي على حساب البيئة آثار وخيمة على البيئة وعلى الحياة البشرية، كون أن استمرار هذه الأخيرة مرتبط بالمحافظة على البيئة لأنها تشكل مصدرا حيويا لتحقيق حياة مستدامة خالية من المخاطر البيئية المولدة للأمراض والأوبئة الفتاكة القاتلة. وهو الأمر الذي عجل من ضرورة الاعتماد على نماذج اقتصادية جديدة يكون جوهرها ولبها الحفاظ على البيئة، ما أدى إلى ظهور الاقتصاد الأخضر كاقتصاد حديث يعتمد على الإنتاج والاستهلاك المسؤولان في تجسيد فكرة الاقتصاد الصديق للبيئة بإنتاج منتجات متنوعة صديقة للبيئة غير مضرة بها.

في هذا المنحى عقدت دول العالم العديد من المؤتمرات من أجل بلورت أهداف تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد أبعادها الثلاثة على ميدان الواقع: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وهي أبعاد في حقيقتها تشكل نقطة تلاقي مع الاقتصاد الأخضر، فلا يمكن تحقيق هذه التنمية إلا من خلال الانتقال إلى النموذج الأخضر في الاقتصاد خاصة في الشق المتعلق بالحفاظ على البيئة.

مشكلة الدراسة:

لقد سعت كل الدول إلى تجسيد الاقتصاد الأخضر تجسيدا ميدانيا وخاصة في الدول المتقدمة، لإيمانها المتزايد بأهمية الحفاظ على البيئة وللعلاقة الوثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كذلك سعت الدول العربية في هذا الإتجاه من خلال تبني استراتيجيات تدعم المنتجات الخضراء خاصة لإمتلاكها العديد من الموارد الطبيعية التي وجب الحفاظ عليها وضمان تقاسمها مع الأجيال المستقبلية، ومن هنا تبرز كضرورة حتمية دراسة وبيان أهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبيان ما فعلته الدول العربية من أجل الانتقال لهذا الاقتصاد.

وتأسيسا لما سبق يمكن بلورت مشكلة الدراسة من خلال:

- ما هو دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي أهم مساعي الدول العربية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، ستنطلق الباحثة من الفرضيات الآتية:

- للاقتصاد الأخضر دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتولدة من هيئة الأمم المتحدة.
- هناك مساعي وآليات من طرف الدول العربية من أجل تحقيق انتقال نحو الاقتصاد الأخضر وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية لهذا الموضوع، فهو موضوع حديث يتعلق باقتصاد حديث يحافظ على البيئة ويضمن استمرار الحياة البشرية، كما لهذه الدراسة أهمية عملية من خلال دراسة مساعي الدول العربية في تحقيق الانقال للاقتصاد الأخضر، ومن ثم مساعدة متخذي القرارات في معرفة الواقع واتخاذ الإجراءات المناسبة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لتحقيق الآتي:

- التطرق للاقتصاد الأخضر بإعتباره اقتصادا حديثا وبيان أهم المسارات التي تحقق تجسيده.

- بيان مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة.
- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة.
- التعريج على أهم المحطات التي شهدتها الدول العربية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على مختلف الأسئلة لهذه الدراسة والتطرق لمختلف معالمها، سوف يتم الإعتماد على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لوصف الظواهر وإبراز أهم ملامحها من خلال جمع المعلومات عنها وتنظيمها وتحليلها، كما سيتم الإعتماد على المنهج التحليلي باعتباره منهجا مناسبا لتحليل مختلف مساعي الدول العربية في الاقتصاد الأخضر.

تقسيمات الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة الى إطار نظري يتمثل في مدخل للتنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر ودور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة. وإطار تطبيقي يتمثل في الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الدول العربية.

2. مدخل للتنمية المستدامة

1.2 مفهوم التنمية المستدامة

لقد توجهت كل دول العالم لتطبيق وتفعيل مبادئ التنمية المستدامة، بإعتبارها الملاذ الوحيد لتحقيق طموحات الشعوب، في تحقيق حياة كريمة عادلة بين الأجيال تستمر إلى أمد بعيد هذا بإستمرار الثروات والمحافظة عليها، وهو ما يحقق مبدأ تساوي الفرص بين الأجيال في إستغلال الموارد. وإنطلاقا من هذه الأهمية، فإننا نجد أن هناك العديد من التعاريف التي أعطت لهذا المفهوم المهم، وهو أيضا مفهوم تعرض للتطورات من فترة الى أخرى نظرا للتغيرات البيئية الحاصلة في اقتصاديات مختلف الدول.

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة سنة 1987 في تقريره على أنها تلك التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة " (World Bank، https://documents1.worldbank.org/curated/).

وما يتم ملاحظته أن البنك الدولي ينظر للتنمية المستدامة، بأنها عملية المحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية في تحقيق إحتياجاتها، فهي عملية العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية في تحقيق الحاجيات.

كما عرفت التنمية المستدامة أيضا على أنها تلك التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية التي خطط لها وتم تنفيذها مع مراعاة الحفاظ على البيئة واستدامتها من أجل الحفاظ على الحياة البشرية (Mazza، 2021).

وما يتم ملاحظته من خلال هذا التعريف أن التنمية المستدامة تحقق التوازن بين ثلاثة أنواع من التنمية وهي التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية فهي عبارة عن استراتيجية تتبناها الدول تخطط لها وتنفذها لتحقيق هذه الأنواع الثلاث.

ومن خلال ما سبق فان التنمية المستدامة تعبر عن كل الأبعاد والخطوات والاستراتيجيات فهي التنمية التي تتعلق بمختلف أوجه الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، فهي تنمية ترتكز على تحقيق الآتي:

- التنمية الاقتصادية من أجل تحقيق احتياجات الأفراد والدول، وتحقيق التطور المطلوب في جميع النواحي.
- التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق حياة كريمة للأفراد وتقليص الهوة بين مختلف الطبقات.

- التنمية البيئية وهو مطلب أساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ألا تكون عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضارة بالبيئة، بل صديقة لها بما يضمن الحفاظ على الثروات للأجيال المستقبلية.

إن تحقيق التنمية المستدامة يدور حول ثلاثة أساليب وجب تفعيلها وهي: الاكتفاء، الفعالية والاتساق، وهو الأمر الذي يجعل من تحقيق التنمية المستدامة واقعا ميدانيا موصلا للأهداف المنشودة، ونبينها من خلال الشكل الموالي:

شكل 01: أساليب التنمية المستدامة

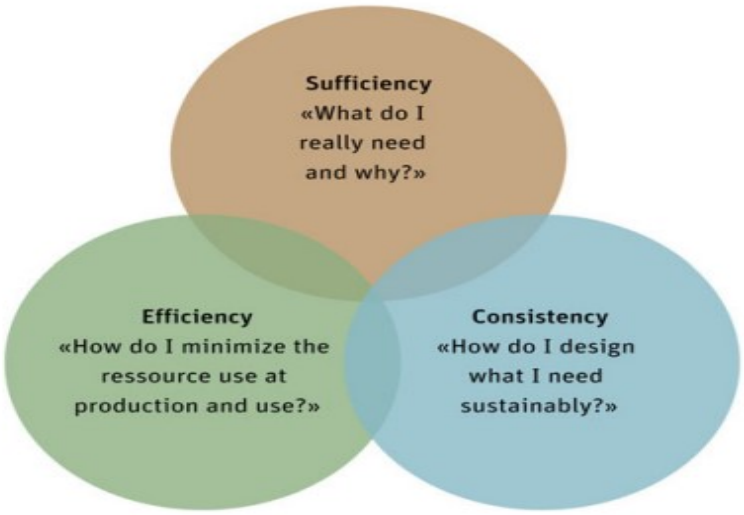

المرجع: (M. Fischer and all, 2023)

2. 2 أهمية وأهداف التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتبر ضرورة حتمية في هذا الزمان نظرا للأهمية القصوى والأهداف المنشودة منها، فهي كفيلة بتحقيق طموحات وحاجيات مختلف الأفراد الحاليين والمستقبليين، إنها تتعلق بضمان استمرار الحياة البشرية بكل كرامة، وما يبرز أهمية التنمية المستدامة أنها تعمل على (الطويل والطالبي، 2023):

- تلبية حاجات الأفراد؛
- تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال التوزيع العادل للموارد الطبيعية، وبالتالي تحقيق استمراريتها للأجيال القادمة؛
- تحسين جودة الحياة سواء إجتماعيا أو إقتصاديا من خلال إستغلال أقصى للموارد المتوفرة؛
- توفير الأمن والتقليل من البطالة لتحقيق الإستقرار الإجتماعي؛
- المساهمة في التقليل من آثار النفايات والتلوث؛
- المحافظة على البيئة من خلال الحفاظ على الغطاء النباتي والحيواني ومختلف الموارد الطبيعية؛
- الإستعمال الرشيد لمختلف الموارد الطبيعية لكونها محدودة.

وعند الإطلاع على كافة الأبحاث والتقارير المعدة في التنمية المستدامة نجد أن هناك أهداف عامة قد حددتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمة تسطر كل دولة استراتيجياتها المختلفة في كل قطاع بما يحقق هذه الأهداف السبعة عشر الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

جدول 01: أهداف التنمية المستدامة

الرقم	الهدف
الهدف الأول	القضاء على الفقر
الهدف الثاني	القضاء على الجوع
الهدف الثالث	الصحة الجيدة والرفاه
الهداف الرابع	التعليم الجيد
الهدف الخامس	المساواة بين الجنسين
الهدف السادس	المياه النظيفة والنظافة الصحية
الهدف السابع	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
الهدف الثامن	العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الهدف التاسع	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
الهدف العاشر	الحد من أوجه عدم المساواة
الهدف الحادي عشر	مدن ومجتمعات محلية مستدامة
الهدف الثاني عشر	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف الثالث عشر	العمل المناخي
الهدف الرابع عشر	الحياة تحت الماء
الهدف الخامس عشر	الحياة في البر
الهدف السادس عشر	السلام والعدل والمؤسسات القوية
الهدف السابع عشر	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المصدر: (Zeb-Obipi & Okeah, 2023)

3. الاقتصاد الأخضر: المفهوم، المسارات والاجراءات

3. 1مفهوم الاقتصاد الأخضر:

إن تزايد وعي الدول والمنظمات بمختلف أنواعها بضرورة الحفاظ على البيئة، وبضرورة تحقيق الرفاه للمجتمعات في ظل نضوب الثروات الطبيعية، عجل من تطور المفاهيم الاقتصادية لتتماشى مع هذه الضرورة، فانتقلنا من مفاهيم اقتصادية كلاسيكية هدفها تعظيم الأرباح الى مفاهيم اقتصادية اجتماعية وبيئية، وهو ما أدى ارتباط التنمية بالحفاظ على البيئة، ليظهر بذلك مفهوم الاقتصاد الأخضر كنتيجة حتمية لا مناص منها.

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن الاقتصاد الأخضر يعني بأنه ذلك النمط من الاقتصاد المخفض للكربون والكفؤ في استخدام الموارد، والشامل اجتماعيا، فيكون هناك تنوع في الأنشطة الاقتصادية دون المساس بالنظام الأيكولوجي (United Nations Environment Programme, https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional, s.d.)،

وهذا التعريف للاقتصاد الأخضر أعطى توجها ايكولوجيا واضحا بحيث أن هذا النظام الأيكولوجي خط أحمر فلا تتم تنمية على حساب هذا النظام الذي به تستمر الحياة البشرية، فنجد في ظل هذا الاقتصاد الأخضر نمو اقتصاديا وأنشطة اقتصادية

واستثمارات عامة وخاصة وتلبية للحاجيات البشرية، وتقوية البنى التحتية مع ضرورة التقليل من آثار التلوث من خلال تخفيض انبعاثات الكربون.

حسب منظمة العمل الدولية فإن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يحقق الرفاه الإنساني والعادلة الاجتماعية، ويعمل على تدنية المخاطر البيئية، يتميز بتقليل انبعاثات الكربون، الاستخدام الأمثل للموارد، والشمول الاجتماعي .(International Labour Organization - ILO, s.d.)

لقد اعتبر هذا التعريف أن الاقتصاد الأخضر وسيلة رئيسية لتحقيق المساواة بين الأجيال، وتحقيق متطلبات الأفراد الحاليين، كما أبرز هذا التعريف أهم مميزات هذا الاقتصاد التي وجب على الدول أن تتوجه في استراتيجياتها نحو تحقيقها.

وعليه فإن الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يبنى على أساس عدم تلويث البيئة، والمحافظة على الثروات للأجيال القادمة من أجل ضمان إستمرار الحياة، فهو اقتصاد يؤدي إلى تحقيق قفزة اقتصادية من خلال الاستغلال الكفء للموارد وتحقيق تنمية اجتماعية، من خلال ضمان رفاهية في الحياة ومساواة اجتماعية دون الاضرار بالبيئة بحيث يكون هناك وعيا كبيرا واتباع استراتيجية فعالة لتقليل انبعاثات غاز الكربون الذي يعتبر المدمر الأساسي للبيئة.

3. 2 مسارات الانتقال للاقتصاد الأخضر:

ان الانتقال الى الاقتصاد الأخضر يتطلب رسم استراتيجية فعالة من طرف الحكومات، يتم تنفيذها والرقابة عليها، تعتمد في أساسها على عناصر التوجه الإستراتيجي، ولا تخلو هذه الإستراتيجيات من الاعتماد على المسارين الآتيين (الشمري، الزبيدي، والجوراني، 2017):

- **المسار الأول: إطلاق المشاريع الخضراء:** في هذا المسار تعتمد الدول والحكومات على الإستثمار في المشاريع الجديدة والإبتكارية الخضراء، وهي مشاريع تنموية تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لكنها خضراء تراعي متطلبات الحفاظ على البيئة. ويقصد بهذا المسار ضرورة إنتاج السلع والخدمات الخضراء الصديقة للبيئة التي تخفض من نسبة الكربون، ويدخل في ذلك الإستثمار في الطاقات المتجددة التي تعد ركيزة التحول للاقتصاد الأخضر. ولا يكون ذلك ممكنا إلا من خلال التشجيع على البحث والابتكار والتدريب في المجال الأخضر.
- **المسار الثاني: اعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك:** يقوم هذا المسار على الاحتفاظ بنفس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية لكن بتصحيحها وتوجيهها نحو الأنشطة الخضراء، أي جعل هذه الأنماط خضراء من خلال تحويل مختلف الأنشطة الحالية: النقل، مشاريع البناء، الكهرباء، المياه، الزراعة الى أنشطة خضراء مستدامة تجسد فكرة الحفاظ على البيئة، وهذا يكون من خلال عمل تدريجي للتقليل من استعمال الكربون في هذه الأنشطة.

3. 3 إجراءات التحول للاقتصاد الأخضر:

-هناك مجموعة من الإجراءات المتتابعة، التي تتبعها الحكومات من أجل تجسيد متطلبات الاقتصاد الأخضر الى أرض الواقع، وتشمل هذه الخطوات الآتية (المالكي، 2017، الصفحات 171-172):

-العمل على إعداد مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية الحالية، وتصحيحها، وتوجيهها نحو الإنتاج والاستهلاك الأخضر بما يحقق التنمية المستدامة.

-تصميم استراتيجية خضراء تتشارك فيها جميع الأطراف المعنية : الحكومات، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

-إعطاء جانبا كبيرا للتنمية الريفية لتحقيق التقارب بين سكان الريف والمدن.

-ضرورة انشاء شركات دائمة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتوجيه الاستثمارات القائمة الى استثمارات خضراء، كما وجب العمل على تشجيع الابتكارات في المجال الأخضر.

-القيام بجملة من الإصلاحات والتطويرات في كافة الأجهزة الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية لتتناسب مع هذا التحول.

-قيام الحكومات بإجراء سلسلة من التغييرات في ممارسات الأعمال.

-الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء.

-ضرورة اعتماد استراتيجية لتخفيض الاعتماد على الكربون في التنمية الصناعية.

3. 4 دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

إن المتتبع للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يجد أن الاقتصاد الأخضر هو أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فكل أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة التي عددها سبعة عشر، لا يكون تجسيدها ممكنا إلا من خلال تصميم استراتيجية فعالة لبلورة الاقتصاد الأخضر، أي أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو السبيل لتحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، فحسب منظمة الأسكوا فإن الاقتصاد الأخضر يعتمد على تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة ومتكاملة مع أبعاد التنمية المستدامة وهي (ورقة عن الاقتصاد الاخضر - ESCWA، https://www.unescwa.org/sites/default/files/e) :

- البعد الاقتصادي والذي يعمل على محاربة الفقر بشتى صوره.
- البعد الاجتماعي والذي يؤسس الى تحقيق العدالة الاجتماعية، ونشر التعليم والتدريب والمشاركة.
- البعد البيئي من خلال العمل على الحد من التدهور البيئي.

ويرى (المولى، 2022) أن للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وذلك من خلال:

- يعمل الاقتصاد الأخضر على المساهمة الفعالة في القضاء على الفقر، وهذا مطلب وهدف أساسي للتنمية المستدامة.
- يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق العدالة الاجتماعية في شتى صورها.
- ضمان تزويد الفقراء بالطاقات النظيفة.
- يتيح الاقتصاد الأخضر مناصب عمل خضراء.
- ان انتهاج الاقتصاد الأخضر من شأنه أن يوفر العديد من المنافع البيئية التي تعود بالفائدة على البشرية جمعاء، كما تعود بالفائدة على هذه الأجيال والأجيال المستقبلية.

وكل ما سبق يبين مدى التقارب والترابط والتكامل الموجود بين أهداف الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة.

وحسب (الشمري، الزبيدي، والجوراني، 2017) فإن أهداف الاقتصاد الأخضر تتمثل في:

- إدراك قيمة رأس المال الطبيعي والاهتمام به.
- التقليل من حدة الفقر.
- توفير وظائف عمل، والتقليل من البطالة.
- يحقق المساواة الاجتماعية.
- استخدام الطاقات المستدامة مما يسمح بمحاربة التلوث البيئي.
- كفاءة استخدام الموارد والطاقة.
- استدامة الحياة الحضرية.
- التقليل من انبعاثات الكربون..

وعند مقارنة هذه الأهداف بأهداف التنمية المستدامة نجد أن التوجه لهذا الاقتصاد يخدم تحقيق التنمية المستدامة في كافة الأبعاد، سواء البعد الاقتصادي من خلال ترشيد استخدام الموارد والطاقات، أو البعد الاجتماعي من خلال التعليم والتدريب وتحقيق المساواة والرفاه، أو البعد البيئي من خلال العمل على تقليل انبعاثات الكربون والتشجيع نحو المنتجات الخضراء مما يضمن استدامة رأس المال الطبيعي.

كما ورد في برنامج هيئة الأمم المتحدة للبيئة أن الاقتصاد الأخضر يعد نهجا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل، الإنتاج والإستهلاك المستدامين والكفاءة في إستخدام الموارد، حيث يتم تحسين عمليات الإنتاج وممارسات الإستهلاك، كما يتم أيضا ترشيد الموارد لتوفير القيمة في المجتمع (Economy, https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/).

وهو ما بدى واضحا في مؤتمر ريو + 20 الخاص بالتنمية المستدامة حيث إتفقت الحوكمات على أن الاقتصاد الأخضر أداة هامة للتنمية المستدامة إذ يعمل على دفع عجلة النمو، ويقلل من الفقر ويساهم في توفير فرص عمل، كما يعزز من الأداء الصحي للنظم الأيكولوجية (الأخضر، https://sdgs.un.org/ar/topics/green-economy).

وكخلاصة القول إن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج الى بلورت استراتيجية فعالة يكون ركيزتها الأولى هي تحقيق تحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الأخضر.

4. الاقتصاد الأخضر ببعض الدول العربية:

يعتبر الاقتصاد الأخضر ميزة دولية تتميز بها الدول الخضراء عن غيرها من الدول، وهي إستراتيجية حكومية لازمة في هذا العصر لأن التحول لهذا الاقتصاد ليس مطلبا للمنظمات الناشطة في هذا المجال، بل مطلبا شعبيا وعالميا لأنه يتعلق بالحياة البشرية السليمة والخالية من الأمراض، لذلك نجد أن هناك بعض الدول العربية قد سارعت لذلك ومن بين هذه الدول الأردن التي تمحورت سياستها في هذا المجال على الحفاظ على البيئة، من خلال اعادة تدوير النفايات وأيضا التوجه نحو السيارات الكهربائية للتقليل من الآثار البيئة للسيارات الأخرى، ومن أهم الإحصائيات الدالة عن ذلك نجد:

جدول 02: كمية النفايات البلدية المتولدة وعدد السيارات الكهربائية المرخصة بالأردن خلال سنوات (2018 – 2022)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
كمية النفايات البلدية المتولدة (طن)	3466005	3437090	3561640	3571330	
عدد السيارات الكهربائية المرخصة	6424	5494	3903	6399	16975

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023).

وما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن دولة الأردن تنشر بعض مؤشرات الانتقال للاقتصاد الأخضر والذي يتناسب والاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف الى إدارة النفايات اذ تقوم بتجميع النفايات البلدية لاعادة تدويرها، وهي كميات معتبرة بين مختلف السنوات، كما نجد أن هناك وعيا بأهمية الاعتماد على السيارات الكهربائية للحفاظ على البيئة، ومن المخاطر والآثار للسيارات التي تعتمد على البنزين، حيث شهد عدد السيارات الكهربائية المرخصة ارتفاعا يقدر بـ10551سيارة بين سنتي 2018 و2022.

ومن بين الدول العربية التي لها تجربة في الانتقال للاقتصاد الأخضر، الامارات العربية المتحدة إذ تعد تجربتها من بين التجارب الرائدة في هذا المجال نظرا للمؤشرات الإيجابية المحققة في مجال الاقتصاد الأخضر:

جدول 03: مؤشرات الإنتقال للاقتصاد الأخضر بدولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (2018 – 2022)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التحول للاقتصاد الأخضر (%)	42	58.8	63.25	70.16	73.03
مؤشر جودة الهواء (%)	71	81	89	91.4	
نسبة النفايات الخطرة المعالجة من اجمالي النفايات الخطرة المتولدة (%)	85.89	91.3	95.28	96.7	73.03

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023).

وما يمكن قوله حول المؤشرات الخاصة بدولة الامارات العربية أنها مؤشرات إيجابية تبرز مدى التحول للاقتصاد الأخضر بهذه الدولة، وما يدل على ذلك هو مؤشر التحول للاقتصاد الأخضر الذي شهد تطورا كبيرا بين مختلف السنوات المذكورة من 42% الى 73.03 %بين سنتي 2018 و2022.

5.آليات الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض الدول العربية:

لقد سارعت الدول العربية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ايمانا منها بأهمية ذلك، وما يعود على الشعوب بفائدة طويلة الأجل، إلا أن هذا التوجه جاء بطرق وإستراتيجيات مختلفة، بإختلاف سياساتها وأوضاعها الاقتصادية والتنموية، ومن بين أبرز هذه المبادرات العربية التي تستحق الذكر ما يأتي:

5. 1 تعزيز الإنتاج الزراعي في الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة

إن من بين أبرز أهداف التنمية المستدامة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة هو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يعود بالفائدة على تحسين نوعية الحياة البشرية، وتحسين الجانب الصحي لكافة الأفراد مما يؤدي الى استمرار الحياة البشرية بصورة جيدة، ولهذا نجد أن جل الدول العربية قد سارعت لتحقيق هذا الهدف أي تعزيز الاعتماد على الإنتاج الزراعي الذي يعد ركيزة من ركائز الاقتصاد الأخضر من خلال استثمارات إضافية في هذا القطاع نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول 04: الاستثمار في القطاع الزراعي ببعض الدول العربية 2023

البلد	الاستثمارات الإضافية في الإنتاج الزراعي (مليار دولار)
العراق	63.2
الجزائر	45.5
مصر	18
عمان	13
لبنان	5.5
تونس	4.8
الأردن	0.5

المصدر: (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024)

ومن خلال الجدول السابق يتبين مدى حرص الدول العربية على تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالاعتماد على الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، إذ إحتلت العراق المرتبة الأولى في الاستثمارات الإضافية الزراعية بـ63.2 مليار دولار تليها الجزائر بـ45.5 مليار دولار ، وهما من أكبر الدول تتوفر فيها مساحات زراعية كبيرة يسمح لها بالاستثمار

في هذا المجال، كما يعد التحول في نمط الاقتصاد خاصة بالنسبة للجزائر أحد العوامل الأساسية في ذلك اذ عرفت الجزائر اقتصادا جديدا يعتمد على التنويع الاقتصادي ما يعني ضرروة تشجيع الاقتصاد الأخضر.

2.5 الحفاظ على المياه وادارتها واستدامتها

تعتبر إدارة المياه كأحد أبرز أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى توفير المياه للأفراد، ومن جهة أخرى فإن الحفاظ على المياه وإدارتها وتوفيرها يعتبر كأحد مقومات الاقتصاد الأخضر، لذلك فإن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب إستدامة الموارد المائية من شأنه أن يعزز من تحقيق هدف التنمية المستدامة في هذا المجال، ويبين الشكل الآتي الانفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفرد الواحد.

شكل02: الانفاق على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للفرد الواحد سنة 2021 (بالدولار)

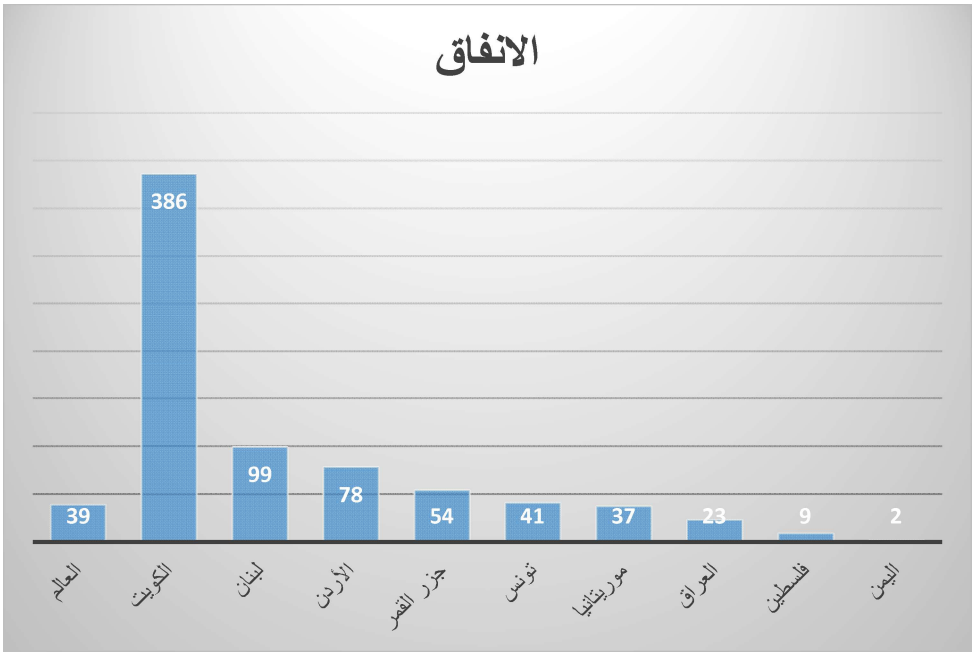

المصدر: (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024)

وما يمكن قوله هنا أن الدول العربية قد شهدت إنفاقا متغيرا بين مختلف الدول، فجاءت في المرتبة الأولى الكويت وهي أعلى من متوسط الانفاق العالمي نظرا لارتفاع الدخل، كما تعد لبنان والأردن وجزر القمر وتونس من بين الدول الأكثر إنفاقا على إدارة المياه نظرا لمتوسط دخلها وتوجيه سياستها الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاقتصاد الأخضر 3.5 **حفظ التنوع البيولوجي**

يعتبر حفظ التنوع البيولوجي من بين مقومات الاقتصاد الأخضر الذي هدفه هو الحفاظ على البيئة من خلال إنتاج منتجات صديقة للبيئة، وهو ما يؤدي الى تحقيق الهدف رقم 15 الذي يتمثل في حماية النظم الأيكولوجية، ولقد سارعت الدول العربية بتخصيص ميزانيات إضافية لتجسيد هذا الهدف نبينها من خلال:

شكل 03: الاستثمارات الإضافية لحفظ التنوع البيولوجي

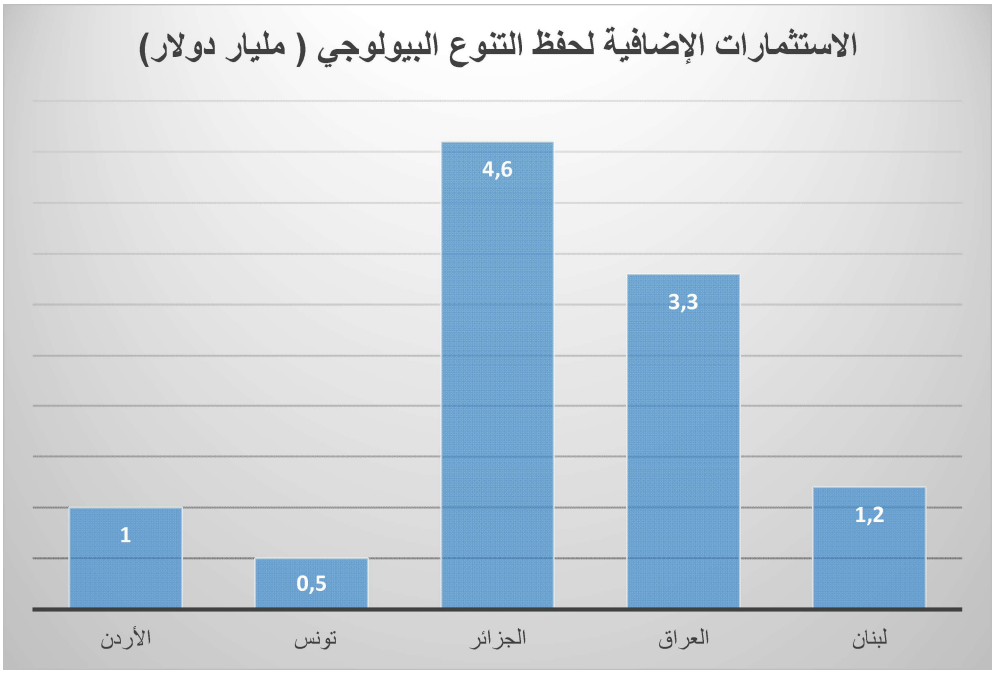

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2024)

ومن خلال الشكل السابق يمكن استنتاج مدى حرص الدول العربية بالتوجه نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الذي يمثل اللبنة الأولى لتحقيق التنمية المستدامة، ووفقا لهذا الشكل فإن هذه الدول قد بادرت بالحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال تخصيص استثمارات إضافية لذلك، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في ذلك بمقدار 4.6 مليار دولار مخصصة لهذا الشأن تليها العراق بمقدار 3.3 مليار دولارا.

4.5. مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية

إن سعي الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوجه استراتيجياتها نحو الاقتصاد الأخضر خدمة للتنمية المستدامة، قد أدى بها إلى تحقيق أهدافا ملموسة في بعض المؤشرات وعرفت تأخرا في بعض المؤشرات الأخرى، نبينها من خلال الشكل الآتي:

شكل 04: مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

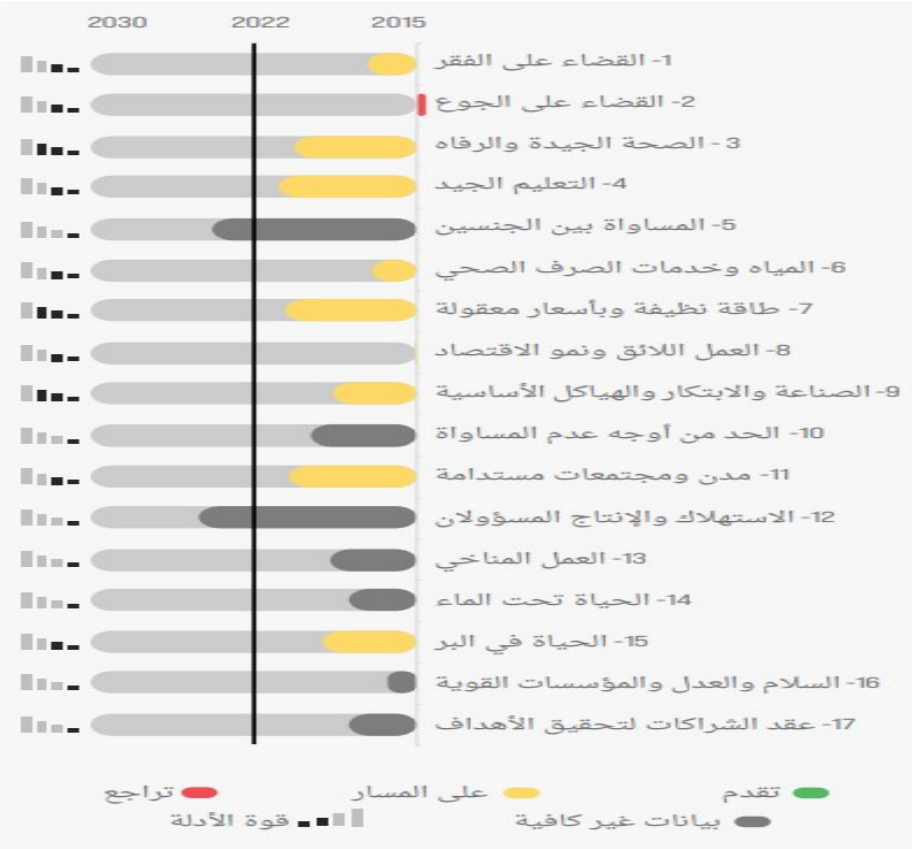

المصدر: (التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/progress، 2023)

وما يمكن قوله من خلال الشكل السابق أن هناك تقدما ملحوظا في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في مجال الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد، وأيضا الهدف رقم 7 الخاص بالطاقة النظيفة والهدف رقم 11 المتعلق بالمدن والمجتمعات المستدامة، مما يدل على استراتيجية الدول العربية في التحول للاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة قد آتت كلها في بعض المجالات، وتبقى الأهداف الأخرى تشهد بطئا في التحقيق، مما يتطلب من الدول العربية زيادة وتيرة التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال المزيد من الاهتمام لتحقيق مختلف الأهداف.

6. خاتمة

لقد ساعت دول العالم أجمع نحو تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر، نظرا لما يعود عليها بالفائدة الحالية والمستقبلية من خلال تحقيق نمو اقتصادي أخضر، يحقق المتطلبات الحالية ولا يضر بالبيئة التي تمثل حجر الزاوية في استمرار الحياة البشرية، كما سعت أيضا الدول العربية في بلورت استراتيجيات للانتقال الى الاقتصاد الأخضر، ايمانا منها بأن ذلك يحقق أهداف التنمية المستدامة التي أصبحت ضرورة حتمية لكل الدول ، ولقد بينت هذه الدراسة أهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وعرضت بعض مؤشرات تطبيق الاقتصاد الأخضر بالدول النامية وكل المساعي والآليات التي أقيمت بها من أجل ذلك.

نتائج الدراسة: من أهم ما نتج عن هذه الدراسة الآتي:

- تتمثل التنمية المستدامة في تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر والمستقبل في آن واحد دون المساس والأضرار بالموارد الطبيعية، فهي تنمية اقتصادية، اجتماعية وبيئية.
- ترتكز التنمية المستدامة على تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.
- تحقيق التنمية المستدامة يدور حول ثلاثة أساليب وجب تفعيلها وهي: الاكتفاء، الفعالية والاتساق وهو الأمر الذي يجعل من تحقيق التنمية المستدامة واقعا ميدانيا موصلا للأهداف المنشودة.
- هناك أهدافا عامة قد حددتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثمة تسطير كل دولة استراتيجياتها المختلفة في كل قطاع بما يحقق هذه الأهدف السبعة عشر الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.
- الاقتصاد الأخضر هو ذلك الاقتصاد الذي يبنى على أساس عدم تلويث البيئة، والمحافظة على الثروات للأجيال القادمة من أجل ضمان استمرار الحياة، أي أنه اقتصاد يؤدي الى تحقيق قفزة اقتصادية من خلال الإستغلال الكفء للموارد وتحقيق تنمية اجتماعية، من خلال ضمان رفاهية في الحياة ومساواة إجتماعية دون الاضرار بالبيئة.
- هناك مسارين للإنتقال الى الاقتصاد الأخضر هما: المسار الأول: إطلاق المشاريع الخضراء والمسار الثاني إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والإستهلاك.
- عند مقارنة أهداف الاقتصاد الأخضر بأهداف التنمية المستدامة نجد أن التوجه لهذا الاقتصاد يخدم تحقيق التنمية المستدامة في كافة الأبعاد، سواء البعد الاقتصادي من خلال ترشيد إستخدام الموارد والطاقات أو البعد الاجتماعي من خلال التعليم والتدريب وتحقيق المساواة والرفاه، أو البعد البيئي من خلال العمل على تقليل إنبعاثات الكربون والتشجيع نحو المنتجات الخضراء مما يضمن إستدامة رأس المال الطبيعي.
- من بين الدول العربية التي توجهت للاقتصاد الأخضر دولة الأردن، إذ عملت على إدارة النفايات من خلال تجميع النفايات البلدية لإعادة تدويرها، وهي كميات معتبرة بين مختلف السنوات المدروسة، كما نجد أن هناك وعي بأهمية الاعتماد على السيارات الكهربائية للحفاظ على البيئة.
- من بين الدول العربية الرائدة في الانتقال الى الاقتصاد الأخضر هي دولة الامارات حيث حققت تحولا له بنسبة 73.03 %سنة 2022.
- من بين الآليات التي اعتمدتها الدول العربية لتحقيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر نجد: تعزيز الإنتاج الزراعي، الحفاظ على المياه وإدارتها وإستدامتها، وحفظ على التنوع البيولوجي.

توصيات الدراسة:

- ضرورة وضع استراتيجيات وطنية لكل دولة تعزز من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، من خلال التركيز على الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.
- على الدول العربية إيجاد التكامل والتوحيد بوضع هئية عربية موحدة تراقب إستراتيجيات الدول، وتضع معايير موحدة يجب اتباعها من أجل تعزيز الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة.
- إيجاد السبل اللازمة لتحفيز الابتكار البيئي خدمة للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، خاصة أن الدول العربية تزخر بإمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة.
- تقديم التحفيزات اللازمة للمؤسسات التي تكون ضمن استراتيجياتها تعزيز التنمية المستدامة.

- ضرورة أن تكون هناك مؤشرات واضحة لقياس الأداء البيئي لمختلف الدول العربية ووضع سياسات واضحة المعالم لمعالجة الانحرافات التي قد تقع في الأداء البيئي وتوجهه نحو الضرر البيئي.

6. قائمة المراجع:

-Economy, G. (https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/).

-International Labour Organization - ILO, h. (s.d.).

-M. Fischer and all. (2023). The Concept of Sustainable Development. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/370851966_

-Mazza, P. I. (2021). Concepts of Sustainable Development; a Literature Review and a Systematic Framework for Connecting the Role of Education with the Sustainable Development Goals (SDGs). *International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE), 8*(8), pp. 106-112. Récupéré sur https://www.arcjournals.org/pdfs/ijhsse/v8-i8/9.pdf

-United Nations Environment Programme, https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional. (s.d.).

-*World Bank*. (https://documents1.worldbank.org/curated/).

-Zeb-Obipi, I., & Okeah, M. N. (2023). SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS (SDGs): CONTENT IMPORTANCE, IMPLEMENTATION CHALLENGES AND THE ROLES OF THE MANAGEMENT SCIENTIST. *Nigeria Academy of Management Journal, 18*(1), pp. 139-148.

-الأخضر, ا. (https://sdgs.un.org/ar/topics/green-economy).

- https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/progress. (2023). التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة،

- التقرير العربي للتنمية المستدامة..(2024)

- الشمري، ه .م.، الزبيدي، ح .ع.، & الجوراني، ا .ك .(2017). *الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية الاقتصادية* .عمان :دار الأيام.

- الطويل، أ .أ & .،الطالبي, أ .ع .(2023). *أنشطة ادارة اللوجستيك الأخضر والتنمية المستدامة* .عمان :دار غيدار للنشر والتوزيع.

- المالكي، ع .ا .(2017). التحول نحو الاقتصاد الأخضر :تجارب دولية .*المجلة العربية للادارة37(4)، 167-196. pp.* .

- المولى، ح .ج .(2022). *دور الطاقات المتجددة في التحول الى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة*. عمان :دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- صندوق النقد العربي .(2023). *الاحصاءات البيئية والاقتصاد الأخضر في الدول العربية* .

- ورقة عن الاقتصاد الاخضر-.،(Https://www.unescwa.org/sites/default/files/e) ESCWA.